

## بحار الأنوار

[256] لاجل لطف الغير، مع العوض الذي يختار المكلف لو عرض عليه ؟ قال أبو هاشم: نعم، وأبو الحسين منع ذلك، وتبعه المصنف. ولا يشترط في حسن الالم المفعول ابتداء من ا □ تعالى اختيار المتألم للعوض الزائد عليه بالفعل، وقيد الخلو عن تعظيم وإجلال، ليخرج به الثواب. والوجه التي يستحق به العوض على ا □ تعالى امور: الاول: إنزال الالم بالعبد كالمرض وغيره. الثاني: تفويت المنافع، إذا كانت منه تعالى لمصلحة الغير، فلو أمات ا □ تعالى ابنا لزيد وكان في معلومه تعالى أنه لو عاش لا ينفع به زيد لاستحق عليه تعالى العوض عما فاته من منافع ولده، ولو كان في معلومه تعالى عدم انتفاعه به، لانه يموت قبل الانتفاع منه لم يستحق منه عوضا، لعدم تفويت المنفعة منه تعالى، و لذلك لو أهلك ماله استحق العوض بذلك، سواء أشعر بهلاك ماله أو لم يشعر، لان تفويت المنفعة كإنزال الالم، ولو ألمه ولم يشعر به لاستحق العوض وكذا لو فوت عليه منفعة لم يشعر بها، وعندي في هذا الوجه نظر. الثالث: إنزال الغموم بأن يفعل ا □ تعالى أسباب الغم، أما الغم الحاصل من العبد نفسه فانه لا عوض فيه عليه تعالى. الرابع أمر ا □ تعالى عباده بإيلاء الحيوان، أو إباحته، سواء كان الامر للايجاب، أو للندب فان العوض في ذلك كله على ا □ تعالى. الخامس: تمكين غير العاقل، مثل سباع الوحش، وسباع الطير، والهوام وقد اختلف أهل العدل هنا على أربعة أقوال: فذهب بعضهم إلى أن العوض على ا □ تعالى مطلقا، ويعزى إلى الجبائي، وقال آخرون: إن العوض على فاعل الالم عن أبي علي، وقال آخرون: لا عوض هنا على ا □ تعالى ولا على الحيوان. وقال القاضي: إن كان الحيوان ملجأ إلى الإيلاء كان العوض عليه تعالى وإن لم يكن ملجأ كان العوض على الحيوان، وإذا طرحنا صيا في النار فاحترق فان الفاعل للالم هو ا □ تعالى، والعوض علينا ويحسن، لان فعل الالم واجب